

## الإستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر

أ. بن عياد فريدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على التنمية الريفية نظرا لما لها من أهمية بالغة، إذ أن التنمية الريفية أصبحت الحديث عنها يجلب إليها الكثير من الفضول، وذلك لمعرفة توجه الدولة الجزائرية للاهتمام بالمناطق الريفية التي همشت لسنوات طوال، ولم يرقه إلا السلبية وعبئا ثقيلا تدفع تكاليفه الدولة، إلا أنه وفي حقيقة الأمر وإذا ما نظرنا بتفحص معمق، نجد بأن الريف يمثل مجالا خصبا يتوفر على جميع الإمكانيات للنهوض به، إذا ما راعينا الظروف الخاصة بطبيعة المناطق الريفية وأنجزت الدولة مشاريع تتلاءم معها، ويظهر اهتمام الدولة الجزائرية بموضوع التنمية الريفية جليا من خلال وضعها للعديد من البرامج والسياسات التي تسعى من خلالها إلى النهوض بالتنمية للدولة بمختلف أبعادها.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية الريفية، الدولة الجزائرية، البرامج والسياسات.

### Abstract:

*The aim of this paper is to identify rural development because of its importance. The Algerian state is interested in the rural areas that have been marginalized for many years. However, in fact, we find that the countryside is a fertile area with all the possibilities to promote it, if we take account the particular circumstances of the rural areas, and the state has completed projects compatible with them. The interest of the Algerian state is evident in rural development by many programs and policies that seek to promote the development of the State in all its dimensions.*

**Key words:** Rural development, the Algerian state, programs and policies.

## مقدمة:

تعتبر التنمية الريفية ضرورة ملحة للدول خاصة في ظل التحديات الراهنة والتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية التي تجبر الدول على تبني سياسات تمكنها من التصدي للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد وذلك لتفادي الضغوطات التي قد تمارسها ضدها الدول المتقدمة نظرا لعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة وأن التبعية اتجاه الخارج تهدد الدول ومنها الجزائر، لذا توجب عليها أن تقوم بكل التدابير والإجراءات من أجل تحقيق تنمية ريفية تمكنها من التخلص من حدة التبعية اتجاه الخارج.

وعلى اعتبار ما للتنمية الريفية من أهمية فقد استحوذت التنمية الريفية على اهتمام العلماء والباحثين على اختلاف آرائهم وما يزال هذا الاهتمام يتعاضم يوما بعد يوم وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين التخلف وآفات التنمية فظهرت الحاجة الماسة إلى تنمية الريف ووضع إستراتيجية للتنمية الريفية تمكن المجتمعات الريفية من اجتياز مرحلة الركود والانطلاق إلى مرحلة النمو كما اندفعت الجزائر إلى هذا السبيل واتخذت أساليب وطرق متباينة وشرعت في تجارب ومحاولات مختلفة من أجل الوصول إلى الأهداف والإستراتيجية المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للريف.

## أولاً- تعريف التنمية الريفية:

تعرف التنمية الريفية بأنها تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في المناطق الريفية مع الاستمرار وديمومة تلك العملية<sup>1</sup>، حيث تطلق التنمية الريفية على سلسلة من التغيرات الكمية التي تحدث في مجتمع ريفي معلوم، والتي تعطي مع الوقت ارتفاعا في مستوى العيش وفي نوعية الحياة، حيث إن التنمية الريفية تهدف إلى تحقيق نمو شامل لفائدة جميع مكونات العالم الريفي وذلك من خلال تعبئة وتفعيل المستغلات الفلاحية الكبرى والمستغلات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة فضلا عن الأنشطة غير الفلاحية، ويتوخى هذا التوجه توفير أكبر عدد من فرص العمل لفائدة الشباب وتحسين مستوى دخل السكان، وتكمن أهمية هذا الاختيار في الدور الحالي الذي تلعبه المستغلة الصغيرة والمتوسطة على مستوى توفير الأمن الغذائي<sup>2</sup>.

كما عرفها البنك الدولي سنة 1975 أنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق، المستأجرين، والمعدمين<sup>3</sup>، كما تعرف بأنها عملية تشمل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي والتي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف<sup>4</sup>.

أما منظمة الأغذية والزراعة فتتظر إلى التنمية الريفية من خلال ثلاث محاور هي<sup>5</sup>:

- ✓ تنمية الإنتاج الزراعي؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية من أجل مشاركة فعالة؛
- ✓ تنمية القطاع غير الزراعي بالمجتمع الريفي من أجل توفير مختلف الخدمات وتوفير فرص العمل.

وهذه المحاور الثلاثة ستؤدي إلى رفع مستوى معيشة المجتمع الريفي وهو الهدف الرئيسي للتنمية الريفية.

#### ثانيا - عناصر التجديد لنظريات التنمية الريفية:

لقد ساهمت التيارات النظرية الثلاث: البنيوية الجديدة، الاقتصاد المؤسسي الجديد واقتصاد الأقاليم بقوة في تجديد نظريات التنمية، والعناصر الجديدة الآتية من هذه التيارات هي<sup>6</sup>:

✓ تجاوز كل دولة أو كل سوق: إبراز دور الدولة ولكن بوظائف مختلفة خاصة خلق بيئة ملائمة للاستثمار، للتكامل بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، إضافة إلى ذلك اعتبار رأس المال البشري كعامل تنمية يعود على وظائف الدولة في مجال التكوين، الصحة، التعليم... الخ من أجل التزويد بموارد بشرية كفؤة ومنتجة؛

✓ العلاقة الضرورية بين المساواة والنمو: انخفاض الفروقات هو عامل تنمية عامة، لأن بقاء الفروقات الكبيرة ينهي ببطء النمو بسبب ضعف الطلب الداخلي والصراعات الاجتماعية؛

✓ المؤسسات كعامل تنمية: المؤسسات يندرج ضمنها المؤسسات غير التجارية، حيث تزيد من الفعالية الاقتصادية بخفض تكاليف المعاملات التجارية، فتقوم بتحسين أداءات اقتصاد ما عن طريق الحركة الجماعية المنسقة وليس عن طريق نشاط الدولة أو عن طريق آليات السوق فقط؛

✓ العوامل الداخلية للنمو: فالنمو ليس فقط مسألة استثمار وتفتح على السوق الخارجي، بل هو محكوم بعوامل داخلية كرأس المال البشري والتجديد؛

✓ العوامل الجديدة للمنافسة: فهي تكمن في مرونة نظام الإنتاج، قدرته على التكيف، وفي تجميع الموارد الخاصة وكذا في التعاون بين مجموع العاملين (الخاص والعام).

إن مقاربات التنمية الريفية المستدامة والتي هي تنمية محلية، داخلية وتساهمية مبنية على تجميع الموارد المحلية ومساهمة كل الفاعلين وترابط مختلف قطاعات النشاطات، كما أن انخفاض الفروقات الاجتماعية والإقليمية كعامل تنمية قد شجع سياسات التنمية الريفية المستدامة في بلدان شمال البحر المتوسط، حيث أن الهدف المعلن عنه لهذه السياسات هو التناسق والارتباط الإقليمي وانخفاض الفروقات بين الأقاليم، إما في بلدان جنوب البحر المتوسط الهدف هو محاربة الفقر لخفض الفروقات الاجتماعية، الذي يعتبر من الأهداف الأولية للتنمية الريفية المستدامة باعتبار أن السكان الأكثر فقرا هم السكان الريفيون، إذ إن تجاوز معضلة الدولة-السوق، وتنسيق الحركة الجماعية كعامل فعالية اقتصادية يستدعي المشاركة والتعاون بين كل العاملين في مسار التنمية الريفية المستدامة، حيث يعود تجميع الموارد المحلية إلى البحث عن عوامل داخلية للتنمية والمنافسة، فميزة المحلية للتنمية الريفية ترجع إلى مسار تصاعدي، لكن يتعلق الأمر بتنمية مسجلة في فضاء مادي، اقتصادي واجتماعي، هذا يعني أنه إذا كانت مقاربات التنمية الريفية المستدامة مطبقة في أي مكان فإن مسارات التنمية ستصبح خاصة بكل إقليم.

### ثالثا - أهمية التنمية الريفية:

تكمن أهمية التنمية الريفية فيما يلي<sup>7</sup>:

- ✓ ارتفاع نسبة سكان الريف؛
- ✓ قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية؛
- ✓ انخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة؛
- ✓ انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنه في المدن سواء من ناحية: التعليم - الصحة - الإسكان.. الخ؛
- ✓ استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية للمدينة؛
- ✓ نجاح سكان المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة.

كما أنه لا تزال التنمية الريفية تحتفظ بأهميتها لثلاثة أسباب وهي<sup>8</sup>:

- 1- إن التاريخ لا يعيد نفسه دائما، فالهجرة الضخمة للقوى العاملة الريفية الزائدة من أوروبا إلى نصف الكرة الغربي في القرن التاسع عشر، ثم إن الهجرة من الأرياف إلى المدن كما حدث إبان فترة الحرب في البلدان الصناعية، أمر لا يمكن أن يتكرر على نطاق عالمي؛
- 2- إن عصر التصنيع الواسع قد انتهى، وقد دخلنا عصر انحسار الصناعة، وقليل ما تنشئ صناعات التكنولوجيا المتقدمة فرص عمل جديدة بل إنها تركز على زيادة الإنتاجية، ومن ثم البحث عن فرص عمل جديدة للعمل في الأماكن الريفية في مجال الزراعة وخارجها، حيث مازالت الزراعة تمثل 40% لسنة 2005 من مجموع العمالة في العالم، وفي جنوب غرب آسيا والمحيط الهادي تبلغ هذه الحصة 43.3%، أما في شرق آسيا 49.5%، وفي جنوب آسيا 61.2%، وفي إفريقيا جنوبي الصحراء 63.6%، وفي المقابل لا تبلغ هذه النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي سوى 17.1%، وقد تقلصت في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوروبي لتبلغ 3.7%، حيث تعكس هذه البيانات كما تشير دراسة منظمة العمل الدولية إلى أن الزراعة لا تزال تضم أعلى نسبة عمالة بين القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات، وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من فقراء العالم يعيشون في آسيا وإفريقيا فإن معالجة ظاهرة الفقر تعني السهر على توفر أعمال القطاع الزراعي أسباب العيش الملائمة، وبالإضافة إلى ذلك أن العاملين ينتقلون مباشرة من الزراعة إلى الخدمات أكثر من الصناعات، وفي معظم الأحيان تكون أعمالا متدنية الأجور غير ثابتة وفي ظروف سيئة تندرج في إطار الاقتصاد غير الرسمي، ومن هنا كان ضرورة النظر في فرص العمل غير الزراعي في الريف، على أن لا يغيب عن الذهن أنه في الكثير من البلدان أمريكا اللاتينية يتراوح متوسط نصيب الدخل غير الزراعي في الأسر المعيشية الريفية بين 50% و 60%؛

3- لا تزال هناك إمكانية لدورة جديدة من التنمية الريفية، فمن الضروري إنتاج المزيد من الغذاء لتأمين الالتزام الكوني بالحق في الغذاء، وبالإمكان استخراج طائفة واسعة من الخيرات من اليابسة والغابات والكتلة الحيوية المستخلصة من المياه، الأغذية، الأعلاف، الأسمدة الخضراء، الوقود الحيوي، المواد الأولية، الألياف، مواد البناء والمستحضرات ومواد التجميل، ومن شأن أسواق الوقود الحيوي الناشئة أن تسهم إسهاما دائما في التخفيف من تغير المناخ، غير أن هذه العلاقة ليست بسيطة بأي حال نظرا لما يتضح حتى الآن من أن إنتاج الحطب والفحم يزيد من إزالة الغابات، وينبغي منع الاستخدام الاستغلالي للغابات الطبيعية، حيث يتمثل التحدي في جعل التنمية الريفية شاملة اجتماعيا ومستدامة بيئيا، وذلك عن طريق النهوض بالمشروعات الزراعية الفلاحية الصغيرة، وتحديثها على النحو الملائم، مع جلب مزايا الحياة الحضرية بدءا بالشبكات العامة للخدمات الاجتماعية، التعليمية والصحية؛

4- إن التنمية الريفية لها تأثير مضاعف على الاقتصاد كافة، حيث ينجم عن كل دولار من القيمة المضافة في الزراعة ما يتراوح بين 30 و80 سنتا في الجولة الثانية من الدخل في القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

#### رابعاً- أهداف التنمية الريفية:

التنمية الريفية ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>9</sup>:

- ✓ مكافحة هجرة الريف: إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن، التعليم، الصحة، الماء، الطاقة والمواصلات سوف تؤدي إلى عدم الهجرة؛
- ✓ توزيع الثروة والسلطة: إن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، ولهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيره من المواطنين؛
- ✓ تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: يعد تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى من أخذ وعطاء؛
- ✓ تعزيز الأهداف السياسية الوطنية: إن للتنمية الريفية مغزى سياسي لخلق الوفاق ما بين الإنسان والأرض أي الوطن.

#### خامساً- إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف الجزائر:

##### 1- خصوصيات مؤسسية وسياسية:

إن مشروع العمل الريفي PER قد فتح فرصا كثيرة في تنفيذ شراكة جديدة وقد كانت تجربته غنية بالمعلومات لتنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي استلهمت منه بخصوص مقارنة تساهمية لإطلاق مشروع مخطط التنمية الريفية PPDR، إن علاقة الإدارة، القطاع الخاص قد ترجمت بتغيير الحوكمة المرتبطة بتسيير لا مركزي للمشروع، هذا الأسلوب من التشغيل يعتبر وسيلة

لضمان استمرارية نشاطات المشروع من أجل أن تسمح للسكان بامتلاك سلطة على التفاوض، إن المقاربات التساهمية والمسؤولة مستعملة بكثرة، لكن دون وضع آليات التقييم، أما الإدارة المركزية لا يمكنها أن تقيم الأداء على المستوى المحلي.

إن تقييم استراتيجيات التنمية يجب أن يعالج القضايا الخاصة، كفعالية القطاع العمومي والحوكمة، تنمية القطاع الخاص وخلق مناصب عمل، تحسين وسائل ومؤشرات تسمح بقياس نتائج التنمية، تعزيز الكفاءات، دعم لشبكات المبادلات بخصوص التنمية، وهذا يعني أن هناك العديد من الحتميات يجب أن تتراح والمتمثلة في<sup>10</sup>:

- ✓ صعوبات تعريف الفاعلين القائدين لتسيير المشاريع، وكذا نقص التأهيل المهني بالنسبة للفرق المتدخلة (فاعلي المجتمع المدني يبقون كمستعملين أكثر كمبادرين)؛
- ✓ يجب وضع أفضل الإطارات في الميدان وضرورة تنصيب منشطين حقيقيين؛
- ✓ عدم وجود الإعلام حول التنمية الريفية ومن أجل السكان الريفيين؛
- ✓ حل المشاكل الاجتماعية للسكان الريفيين.

إن سياسة التنمية الريفية تعمل أن تكون متعددة الموارد في مفهومها ومتعددة القطاعات في تطبيقاتها وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية وبما أنها أكثر لامركزية فهذه السياسة أسست على الشراكة وعلى التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية.

## 2- السياسات المسطرة لبعث التنمية الريفية بالجزائر:

وقد تميزت مرحلة 1988-2000 بالبحث عن إنعاش القطاع الفلاحي وانطلاقه من جديد من قواعد جديدة ترمي إلى احتواء رهانات التبعية الغذائية، وذلك على إثر التراجع الذي حدث سنة 1986 فيسوق المحروقات وإعطاء الفلاحة مكانتها الأولوية ضمن الانشغالات الوطنية وتطابق هذه المرحلة أيضا عملية إدراج الإصلاحات الاقتصادية في قطاع الفلاحة ومع ذلك فإن عمليات إعادة التنظيم كان قد تم الشروع فيها منذ مدة، وذلك من خلال تفكيك المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وتحويلها إلى مستثمرات جماعية وفردية، وترتب على هذه العملية تحويل 3.624 مزرعة فلاحية اشتراكية مع نهاية 1987 كان يشغل قرابة 138.000 عامل دائم و 200.000 عامل موسمي إلى 22.356 مستثمرة جماعية كل مساحة 2.2 مليون هكتار و 5.677 مستثمرة ذات طابع فردي على مساحة 56.000 هكتار 49.

لقد انتهج التنظيم الجديد خيار إرساء فصل الأرض، وسائل الإنتاج، المنتجين ذي نموذج ليبرالي من شأنه أن يؤدي إلى التنازل عن الأراضي التابعة للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية لصالح المنتجين، وهكذا طبعت التحولات التي شهدتها القطاع تطورا مناقضا في الإنتاج الفلاحي بمستوى مردود ضئيل لم يتطور منذ الاستقلال، ويمكن تفسير هذا المستوى في الإنتاج أيضا بعدم الاستقرار في الريف وبالتحول العشوائي والعرضي، ومراحل الجفاف المعتبرة وضعف المستوى التقني في تأطير المستثمرات الفلاحية،

ويعد مستوى التبعية الغذائية وحالة الإنتاج انعكاسا لعدم التناغم بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل المرصودة والأعمال المباشرة المنتهجة وبين السياسة الفلاحية للقطاع من جهة أخرى ولم تأت محاولات الإنعاش ثمارها، انطلاقا من أشكال الروابط الجديدة في مجال الأرض والوسائل والإنتاج التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، المزارع الفلاحية، الاشتراكية، المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية النتائج الموجودة بسبب المحيط غير الملائم للظروف التي تحكم الاستثمار الفلاحي والوضع القانوني للأرض والبنية الاقتصادية عموما.

### 3- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004:

استنادا إلى الخبرة الماضية فإن الريف شهد منذ أكثر من سنة تطورا متجدد لتجديد كل الطاقات البشرية، الطبيعية والتراثية بغية تحسين ظروف المعيشة والعمل لسكان الريف، فهناك أكثر من ألف مشروع جاري للتنمية الريفية موجه لإثراء الموارد الاقتصادية والطبيعية لمناطقنا الريفية ومسيرة مباشرة من طرف التجمعات القاعدية المستفيدة في الميدان من مرافقة المؤسسات العمومية، كما أعطى الأمل للسكان الذين عانوا من الفقر والتهمة.

يعرف العالم منذ الخمس سنوات الأخيرة بداية تحولات عميقة نتيجة الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية، ولا يمكن للريف الذي يرمز إلى المقاومة التاريخية ضد الاحتلال الإستعماري والذي كان ولا يزال يمثل الحارس الرئيسي للقيم الشخصية والثقافية والذي عان مؤخرا من انعدام الأمن، لا يمكنه البقاء مهما، كما لا يمكن تحقيق ديناميكية التنمية الوطنية التي تعتبرها عملية يمكن تدعيمها وصيانتها ذاتيا، دون الإستفادة من الثروات الاقتصادية للأقاليم الريفية التي يزرع بها هؤلاء الرجال وتلك الأقاليم وذلك التراث الطبيعي، الثقافي والتاريخي، إذ ساهمت العمليات الأولى التي تم مباشرتها، الإجراءات المنفذة وأدوات التدخل المختبرة ميدانيا في بلورة استراتيجية تنمية ريفية مستدامة، تؤسس هذه الإستراتيجية توجهاتها ومحاور تدخلها على تحليل أوضاع البلديات الريفية 948 والمتمثلة في:

- ✓ النسبة الهامة من سكان الأرياف التي تحتاج إلى مناصب شغل، الدخل والإستفادة من الخدمات العمومية والاجتماعية يبقون معرضين للفقر والبؤس؛
- ✓ وجود مساحات ريفية واسعة تتوفر على موارد طبيعية، إقتصادية وتراثية متنوعة وغير مستغل كليا أوتتطلب التقويم من أراضي صالحة للزراعة، موارد مائية، زخم تراثي كبير، موارد منجمية وغابية؛
- ✓ غياب الهيكل الريفي الذي قد يشكل مثيلا للهيكل الحضاري ويخلق الظروف لتنمية متوازنة ومنسجمة للأقاليم؛
- ✓ الإهتمام غير كافي بتسيير فعال للموارد وحمايتها في حالة تجديدها؛

إذن انطلاقاً من تشخيص دقيق وشامل للحالة السائدة على مستوى كل الأوساط الريفية تم تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تتمحور حول<sup>11</sup>:

- ✓ تحسين الشغل، الدخل وظروف معيشة سكان الأرياف؛
- ✓ تطوير وتنويع النشاطات الاقتصادية النشاطات الزراعية، الغابية، الحرفية، السياحية، الخدمات... إلخ؛
- ✓ مكافحة الفوارق الإقليمية من منظور تهئية وتدعيم التماسك الاجتماعي؛
- ✓ تنمية جاذبية وتنافسية المناطق الريفية لتواكب انفتاح الاقتصاد الوطني؛
- ✓ حماية البيئة وتقويم التراث الريفي، بمنع الاستغلال العشوائي وغير منظم للبيئة الطبيعية المسطرة من قبل وزارة الفلاحة؛

لقد شرع في تحقيق أهداف الإستراتيجية في إطار قطاعات التنمية، تضبط وتسير بأدوات ملائمة لبرمجة نشاطات التنمية، يشكل المشروع الجواني للتنمية الريفية كما يعد برنامج التنمية الريفية كونه وعاء وبؤرة أي تلتحم وتتظافر فيه جهود جل الفاعلين المعنيين ببرنامج تطور منهجي وأداة عملية تسمح بتجديد نشاطات التنمية الواجب تحقيقها وإدراج الموارد والوسائل المتوفرة وتنظيم التدخلات على غرار أداة برنامج التنمية الريفية تستدعي أيضا مرافقة الفاعلين المحليين لتدعيم كفاءتهم التسييرية عن طريق تطوير إمكانياتهم التقنية والمالية بتقريب الهيئات العمومية لدعم سكان الأرياف وتشجيع التمويل الفردي.

لقد شرعت الجزائر في إعادة هيكلة الدولة، وتكييف إقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز حالة الأزمة المتعددة الجوانب التي تتخبط فيها والتكيف مع التطورات الإقتصادية والاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، ولقد أخذت هذه الرهانات بعدا خاصا كلما تعلق الأمر بالتفوقات التي تتجر عن عواقب اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانضمام الجزائر مستقبلا في المنظمة العالمية للتجارة والتحضير

لتحمل المسؤولية وأنه أصبح العالم الريفي غير مستقر بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة وظروف المعيشة القاسية.

#### 4- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية (PNDAR):

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل الريف من خلال الأخذ بعين الاعتبار إصلاح التوازنات البيئية وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية.

بالإضافة إلى ذلك إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر والتهميش، فهي تثمين لحركة الجوار ومشاركة السكان المحليين.

كما أن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أكد على أنه عبارة عن مشاريع مدمجة ومتعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معروفة مسبقا بهدف السماح باستقرار السكان الريفيين إذ تهدف إلى تكامل

حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...)، لهذا يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقارنة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، وعامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي، حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، كما أن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر الدخل وتحسن ظروف العمل، إنشاء موارد جديدة، تأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، وكنتيمة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 و2005 من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر ب 370000 وإنشاء 169000 منصب عمل.

##### 5- آليات تنفيذ السياسات:

ترتكز إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبناة من طرف السلطات العمومية حول<sup>12</sup>:

✓ إن تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية تقوم على وسائل مالية ومؤسسية، إذ على المستوى المؤسسي مشروع جوارية التنمية الريفية هو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر وتنظيم الرعي تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختل قطاعات النشاطات PPDR؛

✓ إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما ولسكانه، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية وهي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار PPDR على المدى الأقصى سنة؛

إن مشاريع PPDR تكون مرافقة للطوائف الريفية والتي تهدف إلى<sup>13</sup>:

✓ الاستعمال العقلاني وتثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي، موارد بيولوجية)؛

✓ حفظ وتثمين الإرث الحضاري المتنوع (بيولوجي ومائي)؛

✓ ترقية (PME) لإنتاج الأملاك والخدمات، التحكم في نشاطات الإنتاج وتثمين المنتوجات الزراعية؛

✓ تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية؛

✓ ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للاستعمال الجماعي؛

بالإضافة إلى ذلك إن كل من: الإقليم، التقييم المستمر وترقية أنظمة تمويل الجوار، تشكل وسائل تسمح بتوجيه التدخلات، تسهيل تنفيذها، متابعتها وتقييم نتائج الحركات المنجزة.

##### 6- سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010-2014):

سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات

والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

الدعائم الثلاثة لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي<sup>14</sup>:

✓ التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي؛

✓ التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، تحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، والمتمثلة في خمسة برامج كأهداف في حد ذاتها:

➤ حماية الأحواض المائية؛

➤ تسيير وحماية الإرث الغابي؛

➤ محاربة التصحر؛

➤ حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وكذا تثمين قيمة الأراضي؛

➤ التدخل المدمج ومتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

✓ دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014، حيث حددت أهدافه في:

❖ تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% للسنوات (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010-2014)؛

❖ زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛

❖ دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وكذا تحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا ب 10200 مشروع؛

❖ تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛

❖ التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛

❖ إنشاء حوالي 750000 منصب شغل دائم، وإنشاء دخول خارج القطاع الفلاحي.

سادسا- تقييم استراتيجيات ومشاريع التنمية الريفية:

1- الإمكانيات المادية (التمويل): تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على ذاتية التمويل، حيث بعد الطفرة

البتروولية الهائلة في السنوات الأخيرة مكنتها من امتلاك احتياطي صرف معتبر، ما أهلها لتمويل مشاريع التنمية الريفية دون اعتمادها على الهيئات الدولية المتمثلة في البنك الدولي والمنظمة

العالمية للتغذية والاتحاد الأوروبي.... الخ، وبالتالي فجّل المشاريع مولتها الدولة من خلال النفقات العمومية المخصصة لهذا الشأن.

2- **الإمكانات الطبيعية:** تملك الجزائر إمكانات طبيعية ضخمة من حيث المساحة، وبالتالي احتوائه الثروة من الموارد الطبيعية جد هائلة، مما يسمح لها بتنفيذ برامج التنمية الريفية لكن كبر المساحة وتنوعها (جبال، سهوب، صحراء)، كان عائق من حيث تخصيص الإمكانات المادية، ووضع برنامج لكل منطقة على حدى.

3- **عدد المشاريع:** الجزائر التي تعتبر دولة فنية من حيث تطبيقها لمشاريع التنمية الريفية بمفهومها الحديث.

ومن بين طموحات سياسة التجديد الريفي أيضا هو بالضبط توفير شروط التنمية الريفية المستدامة التي لا يمكن تصورها إلا بقدر ما يتم<sup>15</sup>.

✓ إعتبار الوسط الريفي كيانا جغرافيا وإقليميا خاصا وليس مجرد فضاء ملحق للمدينة أين تتحدد هويته بالنشاط الفلاحي وحده؛

✓ تحديد المفاهيم الأساسية التي تدعم سياسة التجديد الريفي؛

✓ تحديد الأهداف المنوطة للريف والإستراتيجية التي تسمح بتحقيقها، من خلال بناء الهياكل القاعدية الأساسية كالطرق؛

**سابعاً - الرهانات التي توليها الدولة للريف:**

يمكن ذكر دور المنظمات الشعبية والتعاونية في التنمية الريفية من خلال ما يلي:

✓ إن نجاح برامج التنمية الريفية يعتمد إلى حد كبير على مدى فاعلية المنظمات الشعبية من جمعيات ومؤسسات باعتبارها السبيل لتعبئة وتنظيم الجهود البشرية لتستفيد من خطط وبرامج التنمية، كما إن إنشاء المنظمات هذه بأنواعها وخاصة الجمعيات الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي، ونقابات العمال الزراعيين مع التأكيد على شعبية وديموقراطية هذه المنظمات في مكوناتها من القاعدة إلى القمة واعطاءها دورها في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الريفية ومساعدة الدولة لها دون أن تؤثر على استقلاليتها مع حركيتها؛

✓ وضع البرامج التدريبية التي تساهم في صفّل وتربية القيادات الشعبية والوعي بالأهداف الرئيسية للمجتمع ودور التنظيمات الشعبية والتعاونية في تعبئة الجماهير لتنفيذ هذه الخطط؛

✓ تحقيق التكامل والتنسيق بين المنظمات الشعبية الساعية إلى تحقيق التنمية الريفية على المستويات المختلفة داخل كل بلد، إذ تعتبر المنظمات الريفية من الأشكال الهامة لرأس المال الاجتماعي الريفي الذي يمكن من القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية وتسيير تحقيق التنمية الريفية، ويهدف صغار

المنتجين وعمال الريف والذين يعانون من نقص المدخلات وخدمات الأسواق والخدمات الحكومية إلى العمل بصورة أكثر كفاءة من خلال منظماتهم على تحسين سبل معيشتهم والقيام بأعمال أخرى وبالجهود الذاتية

لتحسين مجتمعاتهم المحلية، كما أن إنشاء هذه الجمعيات التي تعنى بشؤون الريف يساعد في رفع إنتاجية العمل الزراعي بسرعة وتوفير استخدام التكتيك الحديث على نطاق واسع، وكذلك رفع مستوى صغار الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا، إلى جانب حمايتهم من استغلال التجار والوسطاء، وتكون هذه الجمعيات ذات طابع غير حكومي وذات استقلال تام بالنسبة للتسيير، إن الدور الذي يعطى لها يكون ذا أهمية إذ أنها تراقب الوضع عن قرب، وتجسد طموح أهالي الريف وذلك بإتخاذ عدة اجراءات منها:

- 1- تقديم الدعم الكامل لهذه الجمعيات قصد النهوض بالريف إلى مستوى أعلى؛
- 2- إعادة الاعتبار لجمعيات الفلاحين الصغار ومربي الماشية عن طريق توفير جميع التسهيلات على مستوى البنوك لمنح القروض المصغرة، وتقديم الإرشادات الفلاحية بمساعدة خبراء ومهندسين زراعيين، والتكفل بتوفير البذور والأسمدة؛
- 3- منح الشباب الفرصة للاستثمار في قطاع الزراعة في إطار برامج تشغيل الشباب؛
- 4- العمل على تصدير منتجات القطاع إلى السوق بأسعارها الحقيقية؛
- 5- ترقية قطاع الصناعات التقليدية وإعطاء الاهتمام لأصحاب الحرف والمهن بهذه المناطق المعزولة لأن هذه الأعمال اليدوية التي تساهم في تحسين دخل الأسرة؛
- 6- تقديم العناية الكافية لجمعيات ترقية المرأة الريفية، والتقرب من انشغالات المرأة الماكثة بالبيت؛
- 7- زيادة استصلاح الأراضي الواقعة بالمناطق الجبلية، ووقاية الأراضي المنحدرة بالوسائل الفنية لحفظ تربتها من الانجراف.

تعمل الجمعيات التي تعنى بشؤون الريف بمعرفة احتياجات القرية ووضع الخطة المحلية التي تتضمن مواجهة هذه الاحتياجات وذلك ب:

- ✓ العمل على النهوض بمستوى الحياة في القرية من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعمرانية والصحية، ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذها؛
- ✓ تنظيم الجهود لأهالي المنطقة، وإيجاد الحلول الذاتية كما يصد فهم من مشكلات؛
- ✓ تبني مشروع الأسر المنتجة وتدعيمه؛
- ✓ تحقيق التكامل الاجتماعي بين جميع السكان ومساعدة المحتاجين منهم؛
- ✓ إقامة مدن ريفية صغيرة لكي تصبح هذه المدن نقاط بؤرية للتنمية الريفية وبالتالي شكلا من أشكال تحسين الظروف المعيشية ورفع مستواها والتي تقوم بدورها بانتخاب ممثلا لها حتى يطرح انشغال ساكنيها لدى السلطات المحلية كما هو معمول به في المدن حيث يوجد ممثلي لجان الأحياء.

## خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن التنمية الريفية تعتبر هدف تسعى الدول جاهدة لتحقيق التنمية الريفية، لذا على الجزائر أن تسعى جاهدة لتبني ما اكتسبته من خبرات، تتجاوز الأساليب والحلول التقليدية وتستثمر إلى أبعد حد الوسائل والتكنولوجيا الحديثة، وتتطلق بالتنمية بالسرعة التي تقضي على فجوات التخلف وتتوافق مع الأهداف المسطرة والمبتغاة، وبالتالي على الجزائر انطلاق في مسار التنمية الريفية، الذي يركز في الأساس على مشاركة جميعا لأفراد المكونة للمجتمع الريفي كمبدأ أساسيل إحداث التغيير الإنساني والفعال، وكذا التكامل بين الخدمات عن طريق إشراك القيادات المحلية التي بدورها تتفاعل مع القيادات الفنية والمهنية قصد توجيه الأموال للبرامج التي تحقق تنمية ذات نفع عام يعود على أفراد المجتمع وعلى الاقتصاد ككل وذلك في سبيل التقليل من التبعية اتجاه الخارج الذي أصبح يهدد كيان الدول.

## قائمة الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> عودة العيرج، مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962-2006، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ولعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص14.
- <sup>2</sup> العزة بنت محمد محمود، تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية، دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة المولى اسماعيل، مكناس، 2005، ص36.
- <sup>3</sup> الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص20.
- <sup>4</sup> KOUAME N'GUESSAN, Cours De Développement Rural, Département De Sociologie -UFR SHS-, Université De COCODY- Côte d'Ivoire 2010, P 05.
- <sup>5</sup> سعيد عبوش، إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر، 2008، ص63.
- <sup>6</sup> توفيق تمار، رياض طالبي، التنمية الريفية المستدامة وواقع المرأة الريفية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص520.
- <sup>7</sup> ص27.
- <sup>8</sup> الطيب الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص35.
- <sup>9</sup> منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية الريفية في الأراضي الفلسطينية، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص25.
- <sup>10</sup> رياض طالبي، التنمية الريفية المستدامة فب إطار سياسات استهداف الموارد الطبيعية المتجددة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011، ص152.
- <sup>11</sup> عودة العيرج، مرجع سبق ذكره، ص 52.
- <sup>12</sup> نفس المرجع، ص 153.
- <sup>13</sup> نفس المرجع، ص154.
- <sup>14</sup> نفس المرجع، ص154.
- <sup>15</sup> عودة العيرج، مرجع سبق ذكره، ص90.